

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ⲉⲃⲟⲩⲏⲛ ⲛⲓⲥⲩⲟⲩⲟⲥⲟ
ⲟⲓⲞⲟⲩⲥⲁⲕⲏ ⲛⲓⲞⲟⲩⲉⲧ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(الفصل 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1442 (15 دجنبر 2020)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة

والحكمة"

الفهرس

4.....	توطئة.....
7.....	أولاً- واقع منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا.....
7	مكتسبات هامة لا تخفي حجم الإكراهات
8	اعتماد مقارنة متكاملة وتشاركية للإصلاح
8	أهم الرهانات المرتبطة بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية
9.....	ثانياً- مقارنة تنزيل الأوراش المرتبطة بالحماية الاجتماعية.....
9	I. تعميم التغطية الاجتماعية
10	7. تعميم التغطية الصحية الإجبارية
11	2. التوسيع التدريجي للتعويضات العائلية
11	3. توسيع قاعدة الانخراط في نظام التقاعد
11	4. تعميم التعويض عن فقدان الشغل
12	II. التدابير المواكبة لورش تعميم التغطية الاجتماعية
12	1. تحسين وملاءمة الإطار القانوني والمؤسسي
13	2. الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية
14	3. تحسين منظومة الاستهداف
14	4. ضمان الاستدامة من خلال تنويع مصادر التمويل
15	5. إصلاح القطاع غير المهيكل كرافعة لتعميم التغطية الاجتماعية
15.....	ثالثاً- تحسين مجال الرعاية الاجتماعية.....
15	I. تطوير البرامج التي تستهدف الفئات الهشة وذات الاحتياجات الخاصة
16	II. إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية
16	III. دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
16	IV. تنظيم مهنة العمل الاجتماعي
17	V. تعزيز البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء
18.....	خاتمة.....

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

لا يفوتني بمناسبة الإعلان الرئاسي الأمريكي الذي يعترف بمغربية الصحراء وسيادته على كامل ترابه، أن أتوجه بالتهنئة لجلالة الملك حفظه الله، وللشعب المغربي على هذا الإنجاز لصالح القضية الوطنية، والذي تحقق ضمن الإنجازات الأخيرة، بدءا بتأمين معبر الكركرات، وفتح عدد من الدول الشقيقة والصديقة قنصلياتها في الأقاليم الجنوبية خصوصا بمدينتي الداخلة والعيون.

هذه الإنجازات لصالح القضية الوطنية جاءت نتاج جهود دبلوماسية مغربية فعالة بتوجيهات وبقيادة جلالة الملك، مدعوما بالإصرار والإجماع الوطني الذي أظهره الشعب المغربي منذ المسيرة الخضراء المظفرة وإلى غاية هذه الانتصارات الدبلوماسية المتتالية.

وقد أبان الشعب المغربي على مر الأعوام على التفافه وراء جلالة الملك حفظه الله، وعن استعداداته للدفاع عن قضيته الوطنية بكل ما يملك وما يستطيع.

إن هذا الإنجاز الأخير يشكل تحولا كبيرا في مسار القضية الوطنية، تبعته إجراءات عملية، مثل قرار فتح قنصلية بمدينة الداخلة، واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية رسميا في إدارتها وسفاراتها خريطة المملكة كاملة غير منقوصة.

ولقد قال جلالة الملك حفظه الله سابقا "إن المغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"، إنها حقيقة يؤكد لها الواقع الثابت على الأرض، وإن كان هذا الأمر ليس رهينا باعتراف الآخرين، إلا أن موقف المغرب لا محالة يزداد قوة مع مثل هذه المواقف والاعترافات الدولية المتزايدة.

إن ترصيد هذه الانتصارات يتطلب عملا جماعيا وجهدا دؤوبا متواصلا، وأود أن أؤكد هنا، أننا لا يمكن أن ننجح في معاركنا الكبرى إلا بالإجماع الوطني والثقة في المؤسسات، والثقة فيما بيننا. وسمحوا لي هنا أيضا أن أؤكد أن المغرب والمغاربة خلدوا تاريخا مشرفا تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه القدس الشريف، وما باب المغاربة إلا شاهد على جزء من هذا التاريخ، المُشْرِق والمُشْرِف.

وهذا ما جدد التأكيد عليه بلاغ الديوان الملكي بوضوح وصراحة من أن جلالته الملك حفظه الله أكد للرئيس الفلسطيني السيد محمود عباس أن: "المغرب يضع دائما القضية الفلسطينية في مرتبة قضية الصحراء المغربية، وأن عمل المغرب من أجل ترسيخ مغربيتها لن يكون أبدا، لا اليوم ولا في المستقبل، على حساب نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة." وكذلك حرص جلالته على الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس وحماية الطابع الإسلامي لمدينة القدس الشريف والمسجد الأقصى، بصفته رئيس لجنة القدس.

توطئة

بداية أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح موضوع "الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة"، لأن هذا الموضوع يكتسي أهمية وراهنية كبيرتين، باعتباره ورشا وطنيا بامتياز، يستمد مرجعيته من الدستور المغربي، ويسترشد بالتوجيهات الملكية السامية، ويمس وضعية فئة هامة من المواطنين، تحتاج إلى الرعاية والدعم الاجتماعيين.

ولا تخفى علينا جميعا العناية السامية التي يولمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله لهذا الموضوع، من منطلق حرص جلالته على تمتيع الفئات الهشة والمحاجة من الدعم والحماية الاجتماعيين، بما يصون كرامتها ويحفظ التماسك الاجتماعي، ولا أدل على ذلك من المكانة المتميزة التي يحتلها هذا الموضوع في الخطاب الملكية السامية، آخرها الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة (09 أكتوبر 2020)، الذي جدد فيه جلالته الدعوة إلى "تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة"، معتبرا جلالته بأن الأمر يتعلق ب"مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يتركز على أربعة مكونات أساسية:

- أولاً: تعميم التغطية الصحية الاجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

- ثانياً: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة.

- ثالثاً: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملاً، ولا يستفيدون من معاش.

- رابعاً: تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

ودعا جلالتة إلى "التشاور الواسع، مع جميع الشركاء، واعتماد قيادة مبتكرة وناجعة لهذا المشروع المجتمعي، في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والإشراف، على أنظمة الحماية الاجتماعية".

كما سبق لجلالة الملك حفظه الله بمناسبة الذكرى التاسعة عشر لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2018، أن دعا الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين، "للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة، للبرامج والسياسات الوطنية، في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأن تقييمها".

وانسجاماً مع التعليمات الملكية السامية، واستحضاراً للفصل 31 من الدستور الذي ينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، فقد جعلت الحكومة منظومة الحماية الاجتماعية في صلب سياستها، وعملت على توسيع خدمات هذه المنظومة وتحسين حكومتها وجودتها، بما يحقق أثرها الفعلي على عيش المواطنين المستهدفين منها.

وقد سطرت الحكومة من ضمن أولويات برنامجها الحكومي توسيع وتحسين الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتزمت من أجل ذلك ب:

- إخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود، والذي يهدف إلى التغطية التدريجية لحوالي 5 ملايين وذوي حقوقهم ابتداء من سنة 2018، بدءا بالفئات المنظمة مع إجراء الدراسات الخاصة بالفئات الأخرى؛
- تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؛
- إصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاشات.

كما تضمن البرنامج الحكومي العمل على تنزيل عدد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، أكتفي في هذا المجال بالتذكير بعناوينها الكبرى:

- تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تحسين وتعميم الخدمات الصحية؛
- تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي؛
- تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي؛
- دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن.

إننا إذا أمام أولوية اجتماعية ثابتة لدى الحكومة، حاضرة بقوة في البرنامج الحكومي، بالتزامات واضحة قابلة للتتبع والمحاسبة، عملت الحكومة على الوفاء بها من خلال عدد من المشاريع والإصلاحات أسفرت عن إنجازات ملموسة على أرض الواقع. كما أن الطابع الاجتماعي كان حاضرا في كافة قوانين المالية التي أعدتها الحكومة طيلة هذه الولاية.

وعلى الرغم من الصعوبات الميزانية الناتجة عن تأثيرات جائحو كورونا، إلا أن الحكومة قررت الاستمرار في تنفيذ مختلف الأوراش ذات الطابع الاستراتيجي وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالقطاعات الاجتماعية. كما حققت الحكومة عددا من الإنجازات سنتطرق لعدد منها، لكنني هنا أخص بالذكر الاتفاق الاجتماعي ل25 أبريل 2019، والذي تضمن الزيادة في مبلغ التعويضات العائلية بالقطاعين العام والخاص، من بين عدد من الإجراءات الأخرى.

وجوبا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، سأشير إلى واقع منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، قبل استعراض مقارنة الحكومة لتنزيل مختلف الأوراش المرتبطة بها.

أولاً- واقع منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا

تعد الحماية الاجتماعية حقا من حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها الدستور، ينبغي أن يستفيد منها كافة المواطنين والمواطنات، بما يحفظ كرامتهم، ويصون التماسك الاجتماعي. وتشمل هذه المنظومة مختلف أشكال الدعم والمساعدات المالية والعينية والخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين والمواطنات، ولا سيما للمعوزين والأشخاص في وضعية صعبة منهم، وسواء كانت هذه الخدمات تقدم للمواطنين مقابل مساهمة منهم أو بدون مساهمة. وإلى جانب المكانة التي تتبوؤها أنظمة الحماية الاجتماعية ضمن الأولويات الوطنية، فإنها تحظى بمكانة بارزة بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إذ يدعو الهدف الفرعي 1-3 من هذه الأهداف إلى "استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030". وبقدر ما نعز بما حققه المغرب في بعض أهداف التنمية المستدامة، بقدر ما نعمل على مضاعفة الجهود لتحقيق الأفضل في كافة هذه الأهداف.

مكتسبات هامة لا تخفي حجم الإكراهات

عملت بلادنا، بالموازاة مع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على إرساء مجموعة من البرامج وشبكات الأمان الاجتماعي. وقد مكنت الجهود المبذولة في هذا المجال من إرساء نظام متنوع للحماية الاجتماعية بشكل تدريجي، سواء من حيث طبيعة الخدمات، أو من حيث الشرائح الاجتماعية المشمولة بهذه الحماية.

ورغم المجهودات المبذولة والمكتسبات المحققة، ما زالت تواجه منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا عدد من التحديات على مستوى الحكامة وجودة الخدمات والأثر الفعلي على الفئات المستهدفة، ومن أبرز هذه التحديات:

- تعدد البرامج وعدم التقائتها،
- تنوع الفاعلين والمتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم،
- عدم وجود نظام استهداف موحد وناجع،
- تعدد آليات التمويل وإشكالية الاستدامة ونجاعة النفقات العمومية.

ولمعالجة هذه الإشكالات وتحقيق الإصلاح المنشود، اعتمدت الحكومة مقاربة متكاملة وتشاركية، بأهداف ورهانات محددة.

اعتماد مقاربة متكاملة وتشاركية للإصلاح

لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، أطلقت الحكومة أربعة أورش كبرى:

1. إعداد سياسة مندمجة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية،
2. توسيع التغطية الصحية الأساسية،
3. تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية،
4. إرساء منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

ولتتبع تنزيل هذه الأورش وضمان التقائتها، أحدثت الحكومة في مارس 2018 ولأول مرة لجنة وزارية لحكمة وقيادة هذا الإصلاح، ولجنة تقنية بين وزارية للدعم، بالإضافة إلى أربع لجن موضوعاتية دائمة، كل واحدة منها مكلفة بورش من الأورش الأربعة المذكورة أعلاه، عُهدَ برئاستها إلى القطاع الأكثر ارتباطا بمجالها.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أطلقت الحكومة استشارات واسعة حول ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، تُوجت بتنظيم المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية في نونبر سنة 2018، والتي شكلت فرصة للإلمام بالإكراهات الهيكلية التي يعرفها المجال، وتحديد الأورش التي تستلزم اعتماد برامج وسياسات عمومية ذات فعالية كبرى.

وقد أثمر ذلك سياسة عمومية مندمجة 2030-2020 للحماية الاجتماعية بالمغرب، لضمان خدمات جيدة للمساعدة الاجتماعية لفائدة الأشخاص الذين يعيشون في ظروف صعبة، وتوفير دخل أساسي للأشخاص والأسر الذين يعانون من حالات ضعف، مع ضمان ولوج جميع الفئات الاجتماعية إلى سلة من العلاجات الأساسية.

أهم الرهانات المرتبطة بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية

تهدف السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية "2030-2020" إلى تنفيذ تصور موحد لمنظومة الحماية الاجتماعية في بلادنا، يُمكن من ربح الرهانات الكبرى في هذا المجال والمتمثلة أساسا فيما يلي:

✓ التعميم، من خلال توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر والهشاشة وفق مبادئ العدل والإنصاف والاستحقاق؛

✓ التوحيد، من خلال ضمان التقائية وانسجام البرامج القائمة وتحقيق التكامل فيما بينها، وتقليص عدد المتدخلين وتوحيد البرامج قدر الإمكان؛

✓ الحكامة، عبر إرساء نظام استهداف أكثر نجاعة وفعالية وشفافية من خلال مشروع السجل الاجتماعي الموحد، الذي يمكن من توفير المعطيات الضرورية المتعلقة بالفئات في وضعية صعبة واحتياجاتها لخدمات المساعدة الاجتماعية، ورقمنة تدبير الخدمات الاجتماعية؛

✓ التجويد، عبر التحسين المستمر لجودة برامج الحماية الاجتماعية، وتطوير الهندسة الاجتماعية وأجهزة ووسائل الرصد واليقظة الاجتماعية، لرصد الظواهر الاجتماعية وكذا المخاطر التي تتعرض لها الفئات المستهدفة.

ثانيا- مقارنة تنزيل الأوراش المرتبطة بالحماية الاجتماعية

1. تعميم التغطية الاجتماعية

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وضعت الحكومة جدولاً زمنياً لتعميم الحماية الاجتماعية الشاملة بشكل تدريجي على مدى 5 سنوات، لتشمل بصفة مباشرة كافة المواطنين، على الشكل التالي:

- أولاً: تعميم التغطية الصحية الاجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022.
- ثانياً: تعميم التعويضات العائلية في أفق 2025.
- ثالثاً: توسيع الانخراط في نظام التقاعد في أفق 2025.
- رابعاً: تعميم التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025.

وأريد أن أشير هنا إلى أن التغطية الصحية المجانية للطلبة قد عرفت -بفضل تسهيل الإجراءات- تطوراً سريعاً، وانتقل عدد الطلبة المستفيدين من 70 ألفاً سنة 2018 إلى حوالي 250 ألف حالياً، في أفق بلوغ هدف 300 ألف.

وقد شكل قانون المالية لسنة 2021 مناسبة لإطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية، مع الشروع في تنزيل المرحلة الأولى من تعميم التغطية.

1. تعميم التغطية الصحية الإجبارية

في إطار توسيع نظام التأمين الإجباري عن المرض ونظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وعلى إثر إعداد والمصادقة على القوانين المؤطرة لهذه النظام، تمت المصادقة خلال سنتي 2019 و2020 على النصوص التطبيقية الخاصة بفئة العدول والمروضين الطبيين والقوابل والمفوضين القضائيين والمرشدين السياحيين، كما تم إعداد المرسوم المتعلق بفئة المهندسين-المعماريين.

وموازا مع ذلك، تم إطلاق مسلسل المشاورات مع فئات سائقي سيارات الأجرة، والصناع التقليديين، والتجار، والمقاولين الذاتيين، والنساخ القضائيين، والتراجمة المقبولين لدى المحاكم، والموثقين، والفنانين، والفلاحين، والمهندسين والطبوغرافيين، والأطباء وأطباء الأسنان، والصيدلة، والمهن شبه الطبية، والمهنيين المزاولين لأنشطة في المجالات المالية والمحاسبية والتأمينات.

وقد وصلت المشاورات مع فئات الصناع التقليديين والتجار والمقاولين الذاتيين والأطباء والنساخ القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم والفنانين مراحل متقدمة وربما النهائية. وتجدر الإشارة إلى أن المنهجية المتبعة في تنزيل التغطية الاجتماعية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء تعتمد التشاور المسبق وإشراك مختلف فئات المهنيين.

كما تم في قانون المالية لسنة 2021 إحداث المساهمة المهنية الموحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل تبعا لنظام الربح الجزافي، ولفائدة المقاولين الذاتيين. ويهدف هذا الإجراء إلى إحداث نظام مبسط وعادل ومنصف لهاتين الفئتين عبر تبسيط النظام الجبائي المطبق عليهم، عبر اعتماد مساهمة موحدة تضم الضريبة على الدخل والرسم المهني والتحملات الاجتماعية.

ونتيجة لهذا التوسيع التدريجي لنظام التأمين الاجباري عن المرض، والتحسين المستمر في عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد"، ارتفعت نسبة التغطية الصحية إلى 68,8% سنة 2019 مقابل 52% خلال سنة 2015.

وترصيدا لما تم إنجازه، وتسريعا لهذا الورش الذي عرف دعما وعناية مولويين، لا سيما من خلال التعليمات السامية بتعميم التغطية الصحية، والتي جعلت من هذا الورش إصلاحا وطنيا،

يتجاوز الولاية الحكومية الحالية، فستتميز سنتا 2021 و2022 بالعمل على تعميم التغطية الصحية الإجبارية بتكلفة سنوية تقارب 14 مليار درهم، موزعة على النحو التالي:

- 5.4 مليار درهم سيتم تمويلها من خلال مساهمة المؤمنين.

- 8.4 مليار درهم تتحملها الدولة في إطار تضامني.

2. التوسيع التدريجي للتعويضات العائلية

وفقا للتعليمات الملكية السامية، ستعمل الحكومة على وضع الأسس لبلوغ تعميم التعويضات العائلية في أفق سنة 2025، من خلال تعميم التعويضات العائلية التي ستمنح على شكل مساعدات جزافية شهرية لفائدة ثلاثة ملايين أسرة على شكل تعويضات عائلية تستهدف حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس.

3. توسيع قاعدة الانخراط في نظام التقاعد

بالنسبة لتعميم التقاعد لفائدة السكان النشيطين، وبعد أن انطلقت عملية توسيع الحماية الاجتماعية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فإن التوجه الآن يسير نحو إنشاء نظام تقاعد إلزامي لصالح كافة الفئات النشيطة العاملة، بما يسمح لهم بالتمتع بحياة كريمة بعد التقاعد، على أساس نظام عادل ومستدام.

4. تعميم التعويض عن فقدان الشغل

في أفق تعميم التعويض عن فقدان الشغل لجميع السكان المتوفرين على شغل قار، فإن الحكومة حريصة على استكمال وتجويد الورش الذي أطلقته في هذا المجال، مع إعطائه دفعة جديدة وقوية من أجل بلوغ هدف التعميم في أفق 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن التعويض عن فقدان الشغل الذي سبق إقراره بموجب القانون رقم 03.14، الذي يهدف إلى مواكبة الأجير الذي فقد عمله نتيجة ظروف خارجة عن إرادته، يضمن له تعويضا لمدة ستة (06) أشهر، بشروط محددة، كما تعتبر فترة التعويض بمثابة مدة تأمين تفتح الحق في التعويض عن المرض وفي التعويضات العائلية وتؤخذ كذلك بعين الاعتبار في احتساب الحق في راتب التقاعد، كما يوفر هذا النظام للأجير خلال هذه الفترة، مواكبة عبر برنامج إعادة التأهيل لإعادة إدماجه في سوق الشغل.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2016 إلى غاية شتنبر 2020، ما مجموعه 77.826 مستفيد، وبلغ مجموع التعويضات الممنوحة 962.55 مليون درهم.

وفي إطار تقييم هذا النظام بعد ثلاث سنوات من تطبيقه، أنجزت الحكومة دراسة تقييمية، خلصت إلى وجود جملة من الصعوبات والإكراهات تحول دون التحقيق الكامل للأهداف المتوخاة منه. واستنادا إلى نتائج هذه الدراسة، تم إعداد مشروع قانون يروم تبسيط مسطرة الاستفادة، بالاكْتفاء بوجوب التوفر على فترة التأمين بنظام الضمان الاجتماعي لا تقل عن 780 يوما من الاشتراك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل، بهدف رفع عدد المستفيدين من التعويض، وهو مشروع القانون الذي ستعمل الحكومة على وضعه في مسطرة المصادقة في أقرب الأجل.

II. التدابير المواكبة لورش تعميم التغطية الاجتماعية

لضمان تنزيل ناجح لعملية تعميم التغطية الاجتماعية وتحسين حكاتها، تسهر الحكومة على تنزيل جملة من الإجراءات، تتمثل على الخصوص فيما يلي:

1. تحسين وملاءمة الإطار القانوني والمؤسسي

في هذا الإطار، تُتابع الحكومة تنفيذ الإصلاح المؤسسي المتعلق بالصندوق المغربي للتأمين الصحي، بعد أن عملت على تحويله إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ليحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام، بما يمكن من تحسين حكمة وقيادة أنظمة التغطية الصحية. كما أعدت الحكومة مشروعا لمراجعة القانون 00-65 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية، والذي يروم أساسا توطيد مهام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي كهيئة للرقابة والضبط في هذا المجال، مع تحديد الهيئة المدبرة لنظام المساعدة الطبية "راميد"، بالإضافة إلى تحيين مشروع القانون المعدل لملائمته مع التوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش المجيد، في أفق وضعه في مسطرة المصادقة في أقرب الأجل.

كما أن الحكومة على وشك الانتهاء من إعداد دراسة إكتوارية حول الاستدامة المالية لنظام المساعدة الطبية "راميد"، على أساس محورين، يتمثل الأول في التوقعات الديموغرافية

للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية راميد والنفقات المتعلقة بهذا النظام للفترة ما بين 2020 و2030، بينما يهتم الثاني بتقييم التكلفة السنوية لنظام "راميد" في صيغته الحالية، وكذا في صيغته التأمينية المقترحة، لنفس الفترة المذكورة. وينتظر أن توفر هذه الدراسة أرضية لإعداد دفتر التحملات التقنية والاحترازية للهيئة التي ستُكَلَّفُ بتدبير هذا النظام.

2. الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية

يتطلب ورش الحماية الاجتماعية اتخاذ جملة من التدابير المواكبة، تهم، على الخصوص، الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية، لتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، والالتزام باحترام مسار العلاجات، ونهج سياسة مبتكرة ومحفزة من حيث تدبير الموارد البشرية، وإصلاح الإطار المؤسساتي على المستوى الجهوي، وإنشاء نظام معلوماتي مندمج من شأنه أن يسمح بتتبع دقيق لكل مريض وتحديد وتقييم مسار العلاجات.

وللتذكير فإن مخطط الصحة في أفق سنة 2025 يستند على الدعائم الثلاث التالية:

- الدعامة الأولى تتمثل في تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، ومن أهم محاور هذه الدعامة تنظيم العرض الصحي الوطني وتطوير الشبكة العمومية وتعزيز شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتطوير الصحة المتنقلة بالعالم القروي، وتطوير صحة القرب وطب الأسرة.
- الدعامة الثانية تتمثل في تقوية الصحة الوطنية وبرامج محاربة الأمراض، وتشمل تعزيز برامج الأم والطفل كأولوية وطنية، وتعزيز صحة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقوية محاربة الأمراض السارية، وتحسين المخطط الوطني للصحة النفسية والعقلية، وتعزيز اليقظة الصحية والأمن الصحي.
- الدعامة الثالثة فتهم تطوير حكمة القطاع وترشيد استخدام الموارد واستعمالها، وتشمل توسيع التغطية الصحية الأساسية، ومعالجة الخصائص في الموارد البشرية، وتحسين ظروف العمل وتحفيز المهنيين، وتعزيز التأطير التشريعي والتنظيمي في القطاع الصحي.

3. تحسين منظومة الاستهداف

إن مجموع خدمات الحماية الاجتماعية لن تحقق الأهداف المتوخاة منها وبالفعالية المطلوبة، إلا من خلال تحديد وضبط الشروط الموضوعية التي يجب توفرها لدى الفئات الاجتماعية المستفيدة.

وفي هذا الإطار، وبعد إتمام الورش التشريعي، تعمل الحكومة على تنزيل مقتضيات القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

وينصب العمل حالياً على إنجاز منصتين رقميتين، ويتعلق الأمر بـ "السجل الوطني للسكان" و"السجل الاجتماعي الموحد"، لتوفير آليات موحدة لتسجيل واستهداف المستحقين للدعم بناء على نظام تنقيط عام، وكذا التحقق من صدقية البيانات المصرح بها من طرف المستفيدين من برامج الدعم.

وستدخل هاتان المنصتان الخدمة سنة 2022 في إطار تجربة نموذجية كمرحلة أولى، في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني بين 2023 و2025.

4. ضمان الاستدامة من خلال تنويع مصادر التمويل

للإسهام في توفير الموارد المالية اللازمة لاستدامة البرامج الاجتماعية، اتخذت الحكومة التدابير التالية:

1. توسيع قاعدة المستفيدين ليشمل كل المهن الحرة والمستقلين غير الأجراء، ففي التوسيع ضمان استدامة النظام. (التجار والحرفيون: 580 ألف؛ الفلاحون: 1,6 مليون؛ الصناع التقليديون 1,5 مليون؛ السائقون المهنيون: 220 ألف؛ المهن الحرة المنظمة: 80 ألفا؛ المقاولون الذاتيون 200 ألف)؛
2. إحداث المساهمة المهنية الموحدة المشار إليها أعلاه، والمتعلقة بالخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي، تيسيراً لانخراط هذه الفئة في التغطية الصحية؛
3. تعزيز موارد "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، بإضافة مداخيل جديدة تتمثل أساساً في "حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول" و"المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على الإطارات المطاطية" بالإضافة لمساهمة الميزانية العامة للدولة.

4. العمل على تجميع وعقلنة مختلف البرامج والخدمات الاجتماعية، ولا سيما تلك الموجهة للفئات الضعيفة والهشة، بغية تحقيق تعميم التعويضات العائلية.

5. إصلاح القطاع غير المهيكّل كرافعة لتعميم التغطية الاجتماعية

يُعدّ تعميم التغطية الاجتماعية رافعة أساسية لإدماج القطاع غير المهيكّل في النسيج الاقتصادي الوطني، بالإضافة إلى كونه أداة ناجعة لتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنات والمواطنين الذين يشتغلون فيه. لذلك، فإن الحكومة ملتزمة بمواصلة تأهيل هذا القطاع ومواكبة إدماجه في الاقتصاد المنظم.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن "ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل"، الموقع بين الدولة والقطاع الخاص في 06 غشت 2020، ينص على التزام المقاولات بتمكين العمال غير المصح بهم من الاستفادة من التغطية الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتشجيع إدماج القطاع غير المهيكّل والسهر على احترام القوانين والأنظمة المعمول بها، لا سيما في المجال الضريبي والاجتماعي.

ثالثا- تحسين مجال الرعاية الاجتماعية

بالموازاة مع ورش تعميم التغطية الاجتماعية، تتابع الحكومة تطوير وتحسين الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجالاً داعماً ومكملاً، في إطار منظور شامل للحماية الاجتماعية.

أ. تطوير البرامج التي تستهدف الفئات الهشة وذات الاحتياجات الخاصة

سجل هذا المجال تطوراً مهماً، سواء من حيث البرامج التي تستهدف الفئات الاجتماعية الهشة وذات الاحتياجات الخاصة، أو من حيث أعداد المستفيدين منها، من أرامل وأشخاص في وضعية إعاقة، ونساء مطلقات، وتلاميذ منحدرين من أسر معوزة، ولا سيما في الوسط القروي.

فقد بلغت الحصيلة الإجمالية منذ انطلاق برنامج دعم الأرامل إلى غاية 21 أكتوبر 2020 حوالي 107 ألف أرملة (181 ألف يتيم ویتيمة) تستفيد من هذا الدعم شهرياً، ويصل المبلغ الإجمالي للدعم المؤدى من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين: ما يناهز حوالي مليارين و560 مليون درهم.

كما بلغت دعومات صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة 680 مليون درهم ما بين 2015 و 2019؛ حيث استفاد 35009 شخص من المعينات التقنية

والأجهزة البديلة، وأزيد من 13 ألف طفل وطفلة من دعم التمدريس بمبلغ وصل سنة 2019 إلى 167 مليون درهم.

أما بخصوص تمويل المشاريع المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تم ما بين 2015 و 2020 تمويل 1587 مشروعا، بغلاف مالي بلغ 72 مليون درهم.

II. إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية

أطلقت الحكومة عملية إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف مَعْيَرَة خدماتها وتحسين جودتها، حيث تم اصدار القانون رقم 65.15 المتعلق بهذه المؤسسات، مع إحالة نصوصه التطبيقية على مسطرة المصادقة، وسيعرض أحد هذه النصوص خلال مجلس الحكومة المقبل. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المراكز الاجتماعية ببلادنا يبلغ 4248 مركزا (44% بالعالم القروي)، واستفاد من خدماتها ما يقرب من 551 ألف شخص. كما قدمت مؤسسة التعاون الوطني برسم سنة 2019 دعما ماليا قدره 159 مليون درهم لفائدة 1066 مؤسسة للرعاية الاجتماعية توفر خدماتها لما يفوق 92 ألف مستفيد(ة).

وقد تم الشروع في إعداد دراسة لمواكبة تفعيل مقتضيات مختلف هذه النصوص التطبيقية، بهدف تحديد الآليات التقنية والتدبيرية الكفيلة بضمان تقييد مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمعايير المعتمدة في القانون 65.15، والاستفادة من التجارب الدولية لنماذج من شركات القطاعين العام والخاص في ميدان الخدمات العمومية للرعاية الاجتماعية.

III. دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

عملت الحكومة على زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الثالثة، مما سيسهم أكثر في تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وتعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

IV. تنظيم مهنة العمل الاجتماعي

لتنظيم مهنة العمل الاجتماعي وتطويره، صادق مجلس الحكومة في 28 مايو 2020، على القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين، المنظم لمهنة العامل الاجتماعي، وتحديد

شروط ممارستها، والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين، وشروط مزاولتهم لهذه المهنة، وهو المشروع المعروض على مصادقة مجلسكم الموقر.

v. تعزيز البرنامج الوطني لتمكين الاقتصادي للنساء

أطلقت الحكومة برنامجا وطنيا مندمجا لتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، تعزيزا لاختيار المغرب الراسخ في التمكين القانوني والمؤسسي للمرأة المغربية، وفق المقتضيات المؤسسية لمبدأ المساواة في الحقوق والحريات والسعي نحو المناصفة الواردة في دستور المملكة، وتحقيقا لهذه المبادئ على أرض الواقع.

ومن شأن هذا البرنامج الإسهام في:

- تعزيز فرص الولوج المتساوي للعمل اللائق مع توفير فرص الولوج والارتقاء المهني، من خلال التربية والتكوين؛
- تأهيل البيئة الملائمة للأمن والمستدامة لتمكين الاقتصادي للنساء وتوفير ضمانات لتيسير إقلاع ونجاح المقاولات النسائية ومواكبتها بولوج عالم الرقمنة وتملك وسائل التكنولوجيا الحديثة؛
- وأخيرا، الارتقاء بالوضعية الاقتصادية للمرأة القروية وتمكينها من وسائل الإنتاج وملكية الأراضي.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ختاما، أؤكد أن الحكومة ملتزمة بتنزيل ورش تعميم التغطية الاجتماعية، وفق رؤية استشرافية واضحة، هدفها الأسمى ضمان توازن الأنظمة الاجتماعية واستدامتها وتعزيز نجاعتها وجودة خدماتها، وتحقيق أثرها المباشر على المواطنين والمواطنات المستهدفين منها، بما يحقق الرؤية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

كما لا بد من التأكيد أن الحكومة ومنذ بداية ولايتها أعطت للملف الاجتماعي كامل العناية، وجعلته من أولويات برنامجها الحكومي، وهي تعمل الآن جاهدة للوفاء بالتزاماتها وفق سياسات اجتماعية واضحة المعالم.

إنني على أتم الوعي بالتحديات المطروحة، وكذا بحجم الانتظارات، لكنني أبقى متفائلا، وذلك بالنظر لوضوح الرؤية، وقوة الإرادة، وحصول الإجماع الوطني حول هذا الورش الهام تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، وإن المغرب مقبل على قفزة نوعية خلال السنوات المقبلة إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.